

Distr.
GENERAL

A/49/650
8 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٠٠ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان
وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في أفغانستان

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير المؤقت عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان الذي أعده السيد فيليكس إيرماكورا، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٨٤/١٩٩٤ المؤرخ ٩ آذار/مارس ١٩٩٤، ولمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦٨/١٩٩٤ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤.

المرفق

التقرير المؤقت عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان
الذي أعده المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان وفقا
لقرار اللجنة ٨٤/١٩٩٤ ولمقرر المجلس الاقتصادي
والاجتماعي ٢٦٨/١٩٩٤

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	١٤-١	أولا - مقدمة
٦	١٥-٢٣	ثانيا - خلاصة التطورات السياسية في أفغانستان منذ تقديم التقرير السابق
٨	٢٤-٢٨	ثالثا - أسلوب الأمم المتحدة في تناول القضية الأفغانية
١٠	٢٩-٧٧	رابعا - حالة حقوق الإنسان في أفغانستان
١٠	٣٧-٢٩	ألف - عرض للبيان الحكومي ونتائجه بالنسبة لحالة حقوق الإنسان
١٢	٣٨-٤٤	باء - حالة حقوق الإنسان في كابول
١٤	٤٥-٥٣	جيم - حالة حقوق الإنسان في الجزء الشمالي من البلد ...
١٦	٥٤-٥٩	دال - حالة حقوق الإنسان في الجزء الغربي من البلد
١٧	٦٠-٦١	هاء - حالة حقوق الإنسان في الجزء الجنوبي الشرقي من البلد
١٨	٦٢-٦٦	واو - حالة حقوق الإنسان في الجزء الشرقي من البلد ...
١٩	٦٧-٧٦	زاي - مسائل محددة متصلة بحقوق الإنسان
٢٣	٧٧	حاء - حالة طائفة السيخ الأفغانية
٢٣	٧٨-٨٤	خامسا - حالة اللاجئين والمشردين

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٢٥	سادسا - الاستنتاجات والتوصيات ٨٥-١١٠
٢٥	ألف - الاستنتاجات ٨٥-٩٩
٢٧	باء - التوصيات ١٠٠-١١٠
	تذييل - قرار اتخذته المجلس الإسلامي الأعلى في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ في الاجتماع المعقود في حيرات بأفغانستان في أزيد سنة ١٣٧٣ هجرية شمسية (٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤) ٢٩

أولا - مقدمة

١ - عين رئيس لجنة حقوق الإنسان، عام ١٩٨٤، المقرر الخاص في بادئ الأمر لكي يدرس حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، وذلك بموجب طلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وارد في قراره ٣٧/١٩٨٤ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤. ومنذ ذلك الحين، ظلت اللجنة تجدد ولايته بصفة منتظمة في قرارات أيدها المجلس، وطلب فيها إلى المقرر الخاص رفع تقارير إلى اللجنة وإلى الجمعية العامة. وحتى الآن قدم المقرر الخاص عشرة تقارير إلى اللجنة (E/CN.4/1985/21، و E/CN.4/1986/24، و E/CN.4/1987/22، و E/CN.4/1988/25، و E/CN.4/1989/24، و E/CN.4/1990/25، و E/CN.4/1991/31، و E/CN.4/1992/33، و E/CN.4/1993/42، و E/CN.4/1994/53) وتسعة تقارير إلى الجمعية العامة (A/40/843، و A/41/778، و A/42/667، و Corr.1 و A/43/742، و A/44/669، و A/45/664، و A/46/606، و A/47/656، و A/48/584).

٢ - وقررت لجنة حقوق الإنسان، في دورتها الخمسين، بقرارها ٨٤/١٩٩٤ المؤرخ ٩ آذار/مارس ١٩٩٤، أن تمدد ولاية المقرر الخاص لمدة سنة واحدة، وهو التمديد الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٦٨/١٩٩٤ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤.

٣ - وبعد أن نظرت الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والأربعين، في التقرير الذي قدمه إليها المقرر الخاص، قررت بموجب قرارها ١٥٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أن تبقي قيد النظر، خلال دورتها التاسعة والأربعين، حالة حقوق الإنسان في أفغانستان على ضوء العناصر الإضافية التي تقدمها لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤ - وقام المقرر الخاص، بعد أن جددت لجنة حقوق الإنسان ولايته في دورتها التاسعة والأربعين، ووفقا للممارسة المعمول بها في الماضي، بزيارة المنطقة مرة أخرى بغية الحصول على المعلومات من أوسع قاعدة ممكنة. وقد زار باكستان في ١١ و ١٢ و ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وزار أفغانستان في ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

٥ - وبناء عليه، يتشرف المقرر الخاص بأن يقدم إلى الجمعية العامة، وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٨٤/١٩٩٤ وقرار الجمعية العامة ١٥٢/٤٨، تقريره المؤقت الذي استكمل في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

٦ - وفي أثناء زيارة المقرر الخاص لباكستان، استقبله، وفقا للجدول الزمني المحدد، المفوض الرئيسي لشؤون اللاجئين الأفغان. وفي إسلام آباد اجتمع مع السيد آصف محسن رئيس حزب الحركة الإسلامية السياسية؛ ومع السيد حميد غيلاني، ممثل الجبهة الوطنية الإسلامية الأفغانية، ومع المتحدث باسم الحزب الإسلامي (حكمتيار)، السيد منغال حسين. وعلاوة على ذلك، اجتمع المقرر الخاص في إسلام آباد مع القائم بالأعمال في سفارة أفغانستان في باكستان، السيد م. مختار الذي تبادل معه الآراء بشأن الحالة العامة في البلد. وكذلك أجرى المقرر الخاص محادثات مع السيد سوتيريوس موسوريس، الممثل الشخصي للأمين العام

في أفغانستان وباكستان ونائب رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، ومع ممثلين آخرين لوكالات الأمم المتحدة، وكذلك مع بعض الأفراد بصفتهم الشخصية.

٧ - وزار الممثل الخاص كذلك مقاطعة الحدود الشمالية الغربية حيث اجتمع، في بيشاور، مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، ومع أفراد بصفتهم الشخصية. كما اجتمع أثناء وجوده في بيشاور مع ممثلي مركز الإعلام الأفغاني، واتحاد الكتاب لأفغانستان الحرة، ورابطة المعلمين الأفغان، ومجلس التفاهم والوحدة الوطنية، ومع عدد من النساء الأفغانيات.

٨ - وزار المقرر الخاص أربع مدن في أفغانستان؛ في مزار الشريف، بمقاطعة بلخ اجتمع المقرر الخاص مع ممثلين عن السلطة القضائية، ومع قائد الشرطة، ومع رئيس مديرية الأمن الوطني الإسلامي، كما زار سجن مزار الشريف واجتمع المقرر الخاص بالإضافة إلى ذلك بممثلي لجنة حقوق الإنسان في مزار الشريف، وبممثلي وكالات الأمم المتحدة.

٩ - وفي مقاطعة حيرات، اجتمع المقرر الخاص في مدينة حيرات بالمحافظ، ورئيس المحكمة الإقليمية، كما زار سجن حيرات المركزي. وفضلا عن ذلك اجتمع المقرر الخاص مع الأفغان العائدين من جمهورية إيران الإسلامية.

١٠ - وزار المقرر الخاص أثناء زيارته لإقليم ننغارهار، مخيم سار شاهي للمشردين داخليا بالقرب من جلال أباد. واجتمع في جلال أباد بالمحافظ السيد عبد القادر، وأعضاء آخرين في مجلس محافظة ننغارهار. كما اجتمع بممثلين عن السلطة القضائية وزار سجن جلال أباد المركزي. كما اجتمع المقرر الخاص أيضا بممثلين عن طائفة السيخ في جلال أباد، وزار معبد السيخ في تلك المدينة. واجتمع الممثل الخاص مع ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة.

١١ - وفي مقاطعة قندهار، اجتمع المقرر الخاص في مدينة قندهار مع مولاي نقيب الله أخوند زادة في مقر قيادته العسكرية. كما اجتمع أثناء وجوده في قندهار بالقائد نياز محمد لالاي، وقام بجولة قصيرة في المدينة.

١٢ - ويود المقرر الخاص أن يعرب مرة أخرى عن خالص امتنانه للسلطات الحكومية في أفغانستان وباكستان، وللسلطات المحلية في مزار الشريف وحيرات وجلال أباد وقندهار لما قدمته له من مساعدات ذات قيمة ومن تعاون كامل. وفي هذا الصدد، يود المقرر الخاص أن يعرب عن عميق تقديره للممثل الشخصي للأمين العام في أفغانستان وباكستان، ومكتب الأمين العام في أفغانستان وباكستان، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق برامج المساعدة الإنسانية لأفغانستان على المساعدة السوقية وغيرها والتي بدونها لم يكن ليتسنى القيام بهذه الزيارات. كما يود المقرر الخاص أن يشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على المساعدة الطبية التي قدمها لها ميدانيا.

١٣ - ولأغراض صياغة هذا التقرير العاشر إلى الجمعية العامة عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان بأكبر قدر ممكن من الانصاف والموضوعية بالإضافة إلى جمع المعلومات أثناء الزيارتين إلى باكستان وأفغانستان اتبع المقرر الخاص سير الأحداث خلال الفترة التي شملها التقرير، أي من آذار/مارس إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وأجرى تقييما منتظما للمعلومات المكتوبة والشفوية المتصلة بولايته والتي تلقاها من مختلف الأفراد والمنظمات. كما أنه راجع التقارير المختلفة التي أعدتها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فضلا عن التقارير والدراسات المقدمة من منظمات غير حكومية تعالج جوانب حقوق الإنسان والجوانب الإنسانية من المشكلة الأفغانية.

١٤ - وفي الفرع (ثانيا) من هذا التقرير قدمت خلاصة للتطورات السياسية التي وقعت في أفغانستان بعد تقديم التقرير الماضي. ويصف الفرع (ثالثا) منهج الأمم المتحدة في تناول المسألة الأفغانية وفي الفرعين (رابعا) و (خامسا)، تبحث على الترتيب، حالة حقوق الإنسان في أفغانستان وحالة اللاجئين والمشردين. أما الفرع (سادسا) فإنه يتضمن النتائج والتوصيات التي خلص إليها المقرر الخاص من تحليل المعلومات المتاحة.

ثانيا - خلاصة التطورات السياسية في أفغانستان منذ تقديم التقرير السابق (A/48/584)

١٥ - في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، بدأت جولة جديدة من محادثات السلام بين الفصائل الأفغانية برئاسة جلال الدين حقاني وزير العدل. وقد أعلن الوزير في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ عن وقف للأعمال العدائية يدوم سنة واحدة. وقد صدر هذا الإعلان في وقت احتدم فيه القتال بين قوات رئيس الوزراء قلب الدين حكمتيار وتلك التابعة لوزير الدفاع السابق أحمد شاه مسعود، في منطقة تقب التابعة لمحافظة باروان، الواقعة ٦٠ كيلو مترا شمال شرقي كابول.

١٦ - وكرر رئيس الوزراء حكمتيار استعداده للاستقالة على أن يستقيل أيضا الرئيس برهان الدين رباني، إقرارا منه بالعجز عن إعادة السلم إلى البلاد. واستند الرئيس رباني إلى "مجلس شوري أهل الحل والعقد" (مجلس حل المشاكل وعقد الاتفاقات)، مذكرا بأن هذا المجلس قد انتخبه انتخابا شرعيا. وادعى بالتالي أن تنحيته من منصبه لا يملك الحق في تقريرها إلا هيئة منتخبة (انظر A/48/584، الفقرة ١٠٢)

١٧ - وقد شكل ذلك نقطة البداية لسلسلة جديدة من المواجهات بين قوات حكمتيار ورباني في جميع أنحاء أفغانستان. وقد تركزت المعارك خاصة في كابول حيث شنت القوات المتحالفة مع رئيس الوزراء حكمتيار هجوما رئيسيا في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ تضمن قصفا جويا بالإضافة إلى قصف عنيف بالصواريخ والمدفعية. وقدر وقت الانتهاء من وضع هذا التقرير، أن ما لا يقل عن ٥٠٠ ٣ شخص قد لقوا مصرعهم وعشرات الآلاف أصيبوا بجروح في كابول منذ بدء الهجوم. ويعتقد أن ما لا يقل عن ٢٥٠ ٠٠٠ شخص قد شردوا داخل المدينة، في حين تشرّد ١٠٠ ٠٠٠ في مختلف أنحاء البلاد. وبالرغم من أن

باكستان أغلقت حدودها مع أفغانستان في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، مع استثناء الأشخاص الذين يحملون تأشيرات ووثائق سفر صالحة، والحالات الإنسانية، فإن عددا من اللاجئين قد عبروا الحدود إلى ذلك البلد. وتفيد التقارير بأن عدة أحياء من كابول قد دمرت وأخلت بشكل يكاد يكون كاملا.

١٨ - في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة بيانا ناشد فيه على وجه السرعة كافة الفصائل المشاركة في العنف إلى وقف الأعمال القتالية فورا وإلى حل خلافاتها سلميا. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ أصدر الأمين العام بيانا ثانيا شجب فيه استمرار القتال في أفغانستان ورحب بإيفاد بعثة خاصة للأمم المتحدة حالما تسمح الظروف بذلك، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، تكون ولايتها "الاستماع إلى قطاع عريض من زعماء أفغانستان التماسا لآرائهم حول الطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة مساعدة أفغانستان على أن تيسر على أفضل وجه التقارب الوطني وتعمير البلد". وقد عين الأمين العام السفير محمود المستيري من تونس رئيسا للبعثة الخاصة التي باشرت عملها في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٤ في أفغانستان حيث لقيت دعما شعبيا واسعا. وقد قدمت البعثة تقريرها المرحلي الأول في تموز/يوليه ١٩٩٤ (A/49/208-S/1994/766) وهي تواصل الآن المرحلة الثالثة من عملها.

١٩ - ولعل الاستنتاجات والتوصيات التي تضمنها التقرير المرحلي للبعثة الخاصة دفعت السلطات في محافظة حيرات ومحافظها إلى الدعوة لعقد مجلس اسلامي أعلى في حيرات من ٢٠ إلى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤. وقد حضر هذا اللقاء بخاصة، أعضاء حزب الجمعية الاسلامية الذي يرأسه الرئيس رباني، وعدد من القادة، والشيوخ، والزعماء الدينيين وأفراد كانوا قد لجأوا الى ملاذات خارج أفغانستان، ومنهم مقيمون في أوروبا والولايات المتحدة، بالإضافة إلى عدد من الأفراد الذين تربطهم صلات وثيقة بملك أفغانستان السابق. وقد اعتمد المجلس في نهاية مداولاته قرارا من إحدى عشرة نقطة، يرد نصه في تذييل لهذا التقرير.

٢٠ - ولم يكن أحد العناصر الرئيسية على المسرح السياسي الأفغاني، وهو قلب الدين حكمتيار ممثلا في اجتماع حيرات. ومن الجدير بالذكر أنه كان على الرئيس رباني أن يكون قد تخطى عن منصبه في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وهو التاريخ المتفق عليه في اتفاق جلال آباد في نيسان/ابريل وأيار/مايو ١٩٩٣ (انظر E/CN.4/1994/53، الفقرة ١١). وقد نتج عن عدم الالتزام بأحكام هذه الفقرة من الاتفاق تجدد القتال العنيف بين القوات المتحالفة مع السيد رباني والقوات المشتركة بين السيد قلب الدين حكمتيار والجنرال دستم. ونتيجة لذلك أجبرت الأخيرة على التراجع عن وسط كابول لمسافة تقارب ٢٥ كيلومترا. وقد رد مناهضو الرئيس رباني بتشديد قصفهم لكابول بالمدافع والصواريخ. كما تعرضت حيرات وقندهار وطريق سالانغ الرئيسية لهجمات قوات الجنرال دستم.

٢١ - وكانت الشخصيات التي حضرت اجتماع حيرات راضية عن نتائجه. وقد وصِف الاجتماع بأنه ينعقد في مكان لم يحدث فيه قتال، إذ أن الحزب الذي دعا إلى انعقاده لم يكن متورطا في النزاع، وكانت جميع قطاعات المجتمع الأفغاني ممثلة في هذا الاجتماع، بما في ذلك ممثلون عن اللاجئين الذين يعيشون

في أوروبا والولايات المتحدة. ووصفت المناقشات بأنها إيجابية وذكر أن المشاركين اتفقوا على ضرورة السلام. وتركزت المناقشة على مسألتين الحرية والأمن، فكانت لهما الأسبقية على المصالح الشخصية. وقرر مجلس الشورى أن من الضروري إجراء انتخابات عامة وإنشاء لويًا جرجًا حقيقية (جمعية وطنية كبرى)، وإقامة حكومة انتقالية. ويبدو أن هناك ما يسوغ بعض عناصر التفاؤل التي أعرب عنها في الاجتماع. وهناك تركيز على أمرين برزا في الاجتماع: أولهما أن الأفغانيين هم الذين نظموا مجلس الشورى، وثانيهما اعتبار ذلك أول فرصة للتدليل أمام شعب أفغانستان على أن مصير البلد ليس في يد الأحزاب السياسية وحدها. وذكر أن هذا هو الاختلاف الرئيسي بين المجلس الذي انعقد في حيرات وبين اجتماع جلال آباد في نيسان/أبريل ١٩٩٣. ومع ذلك تظل كابول عاصمة البلد. ولذا تقرر أن اللجنة، التي يتعين عليها تنفيذ قرارات اجتماع حيرات، ينبغي أن تشكل في كابول.

٢٢ - ووصف معارضو الرئيس رباني اجتماع حيرات بأنه اجتماع متحيز يتألف في أغليته من أشخاص ينتمون إلى حزب الجمعية الإسلامية السياسي الذي يرأسه هو، أو من أشخاص دعاهم هذا الحزب. ووصفوا المجلس بأنه مجرد استمرار لمجلس شوري أهل الحل والعقد، الذي قاطعه أكثر من نصف الأحزاب السياسية الأفغانية ولذلك فهو لا يمثل إرادة الشعب.

٢٣ - ورغم القصف الشديد بالصواريخ، اجتمعت لجنة انتخابية خاصة في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٤ في فندق انتركونتيننتال في كابول من أجل الدعوة إلى انعقاد جمعية وطنية كبرى في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وذلك بعد الانتهاء المتوقع لفترة خدمة الرئيس في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. ولم يبدر من الرئيس رباني، وقت الانتهاء من إعداد هذا التقرير، ما يشير إلى أنه سيتخلى عن منصبه. غير أنه يبدو أن استمرار القتال في كابول ومواصلة تدميرها إنما هما بمثابة تمهيد لموعد انتهاء فترة الرئاسة المتوقع. ويظهر أن المعارك التي تدور رحاها بين قوات عدا تلك المتحالفة مع السيد برهان الدين رباني والسيد قلب الدين حكمتيار تتسم بصفات الحرب بالوكالة.

ثالثا - أسلوب الأمم المتحدة في تناول القضية الأفغانية

٢٤ - لم تلتزم الأمم المتحدة الصمت ولم تتقاعس فيما يتعلق بالمشكلة الأفغانية. فمن جهة يتم تناول المشكلة من وجهة نظر المساعدة الإنسانية بينما تبذل المحاولات من جهة أخرى لمساعدة الشعب الأفغاني وزعمائه السياسيين على إيجاد حل سياسي للنزاع الداخلي الراهن الذي بدأ عند تسلم الحكومة الإسلامية مقاليد الحكم في نيسان/أبريل ١٩٩٢. وبالإضافة إلى ذلك، يتناول المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان مشاكل حقوق الإنسان بما فيها تلك الناجمة عن الحالة الراهنة في أفغانستان. ولذا لا يمكن الزعم بأن الأمم المتحدة لا تقوم بشيء لمواجهة الحالة السائدة حاليا في أفغانستان.

٢٥ - ومنذ بدأت موجة اللاجئين الأولى في عبور الحدود الأفغانية في أعقاب التدخل السوفياتي في عام ١٩٧٩ وما تلاه من حرب للتحرير من قوات الاحتلال، دأبت الأمم المتحدة على تقديم المساعدة للاجئين

وللبلدان التي لجأ إليها الأفغان بالملايين، ولا سيما باكستان وجمهورية إيران الإسلامية. ولم تتوقف هذه المساعدة. ولا تزال الأمم المتحدة تراعي تنفيذ اتفاقات جنيف لعام ١٩٨٨، التي روعيت فيها حالة اللاجئين الأفغان الذين لا يزال عددهم كبيراً جداً.

٢٦ - ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، يجري دورياً توثيق المعلومات عن المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة، ونشرها في النشرات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية لأفغانستان. وتبين النشرات الأسبوعية، في جملة أمور، تبرعات الدول، والعمليات الإنسانية التي تنفذها الأمم المتحدة في مختلف مقاطعات أفغانستان، فضلاً عن المساعدة المقدمة للاجئين والمشردين. وتبين أيضاً المدى الذي وصلت إليه الأمم المتحدة في محاولة التخفيف من آثار الأزمة في أفغانستان بواسطة فتح الطرق فضلاً عن عملية إزالة الألغام التي تُعد الأمم المتحدة الجهة الوحيدة التي تنفذها بطريقة منهجية.

٢٧ - وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٠٨/٤٨ المعنون "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب، وتعميرها". وعملاً بهذا القرار عين الأمين العام السفير محمود المستيري (تونس) رئيساً للبعثة الخاصة التي أوفدها الأمم المتحدة إلى أفغانستان والتي بدأت عملها في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٤. وتضم البعثة كذلك السيد سوتيريوس موسوريس، الممثل الشخصي للأمين العام في أفغانستان وباكستان، ومسؤولين من مقر الأمم المتحدة ومن مكتب الأمين العام في أفغانستان وباكستان. وقد زارت البعثة عدداً من المناطق مثل جلال آباد وكابول ومزار الشريف وشبرغان وحيرات وباميان وقندهار وخوست، حيث اجتمعت بعدد من الزعماء والشخصيات والمجموعات الأفغانية. وفي باكستان، زارت البعثة بيشاور وقويتا. وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة الخاصة برحلات إلى عواصم المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي، وزارات في وقت لاحق عاصمة أوزبكستان. وفي تموز/يوليه ١٩٩٤، قدم السيد المستيري تقريراً عن التقدم المحرز يتضمن استنتاجات وتوصيات بشأن النتائج التي توصل إليها عند إكمال المرحلة الأولى من أعمال البعثة الخاصة. والمقرر الخاص، الذي عينته لجنة حقوق الإنسان والذي يزور أفغانستان منذ عام ١٩٨٧ وله اتصال بعيد من الشخصيات داخل أفغانستان وخارجها وقدم بانتظام تقاريره عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان إلى الجمعية العامة وإلى لجنة حقوق الإنسان، يعرب عن أسفه لأن البعثة الخاصة لم تحاول أن تتصل به. ولا تأتي الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير البعثة الخاصة على ذكر حقوق الإنسان في البلد إلا بشكل سطحي. وهي تشير إلى أن "أفغانستان اليوم هي أحد أكبر البلدان المنتجة للأفيون والمخدرات الأخرى في العالم. ... ومن الواضح أن الافتقار إلى سلطة مركزية وعدم الاستقرار في البلد قد أسهما في زيادة إنتاج المخدرات المحظورة والاتجار بها." ويقدم التقرير ملاحظة متفائلة إلى حد ما مفادها "أن الفكرة الشائعة عن أفغانستان بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة ما زالت عاملاً قوياً." وشرعت البعثة الخاصة إلى أفغانستان في المرحلة الثالثة من عملها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ودعت نحو ٤٠ شخصية أفغانية من داخل أفغانستان وخارجها للاجتماع في قويتا، في باكستان، لاستشارتهم بشأن السبل الفعالة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار. وقد أعدت المجموعة مقترحات محددة بشأن وقف لإطلاق النار وحكومة انتقالية وقوة أمنية

لكابول. وبدأت البعثة، على أساس هذه المقترحات سلسلة من المناقشات مع زعماء الأحزاب وشخصيات رئيسية أخرى يعد تعاونها هاما من أجل عملية سياسية سلمية.

٢٨ - وقام الأمين العام بزيارة إسلام آباد في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ حيث التقى بأعضاء البعثة الخاصة ورؤساء وكالات الأمم المتحدة لباكستان وأفغانستان وعدد من الزعماء الأفغان المحايدون وغيرهم من الشخصيات الأفغانية، وممثلين عن السيد رباني وممثلين عن مجلس التنسيق الأعلى الذي يعد السيد حكمتيار عضوا فيه. وأعرب الأمين العام، في بيان صادر في ٧ أيلول/سبتمبر، عن قلقه الشديد بشأن الأعمال القتالية والمذابح المستمرة في أفغانستان وأسف لكون الجهود المبذولة لعقد اجتماع مشترك للفصائل المتناحرة وزعماء الأحزاب المحايدة جانبا التوفيق، وأعرب عن أمله في ألا يؤدي ذلك إلى زيادة حدة القتال. وحث جميع الزعماء الأفغان بقوة على التعاون مع الأمم المتحدة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد عملية سياسية في البلاد تمثل الجميع تمثيلا كاملا وناشدهم أن يقوموا على وجه الاستعجال بوقف قصف المناطق المدنية في كابول والمناطق المحيطة بها وأرجاء أخرى من البلد بنيران المدفعية والصواريخ. وأكد الأمين العام لشعب أفغانستان أن الأمم المتحدة ستواصل تناول البعد الإنساني لهذه المأساة على الرغم من هذه الصعوبات.

رابعاً - حالة حقوق الإنسان في أفغانستان

ألف - عرض للبيان الحكومي ونتائجه بالنسبة لحالة حقوق الإنسان

٢٩ - بحدود الإمكان، قام المقرر الخاص، أثناء زيارته لمقاطعات مختلفة في أفغانستان، بدراسة لهيكل الحكومة وجهاز إقامة العدل بغية توضيح الرؤية فيما يتعلق بحالة التمتع بأهم حقوق الإنسان الأساسية في البلد، من قبيل الحق في الحرية الشخصية والأمن الشخصي والحق في الحياة والحق في محاكمة عادلة، فضلا عن التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣٠ - وينبغي تناول حالة حقوق الإنسان في أفغانستان على ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو المعيار العام في القانون الدولي، وعلى أساس العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللذين تُعد أفغانستان طرفاً فيهما. وقد كانت السلطات الجديدة، بعد الثورة الإسلامية، قد أعلنت عن استعدادها لاحترام تعهدات البلد الدولية. ولذا استغل المقرر الخاص كل فرصة سنحت له ليسأل القائمين على جهاز إقامة العدل عن مدى شعور القضاة والمحامين وسلطات السجون بأن هذه النصوص ملزمة لهم. وكانت الإجابة بالإجماع، ولا سيما عندما تصبح الأسئلة مفصلة، بأن القرآن الكريم هو النص الذي يضم الأحكام الضرورية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولذا فإن السلطات القضائية الأفغانية ملزمة باتباعه. وعلى سبيل المثال، عندما سأل المقرر الخاص، في مزار الشريف، فيما يتعلق بحالة تنفيذ عقوبة الإعدام المعترف بها في المادة ٦ من العهد الدولي الخاص

بالحقوق المدنية والسياسية، عما إذا كان هناك جلاّد مؤهل لتنفيذ العقوبة، كانت الإجابة أن أي شخص يمكنه القيام بذلك. وقد وجه المقرر الخاص هذا السؤال في ضوء التقارير المتعلقة بحالات الإعدام شنقا التي تم تنفيذها في كابول في عام ١٩٩٢ عندما لم تحصل الوفاة بالنسبة للأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام بعد نحو ساعة من بدء تنفيذ العقوبة وفي نهاية المطاف أطلق عليهم الرصاص لقتلهم.

٣١ - والقرآن هو المصدر الرئيسي للقانون في البلد. ومع ذلك فإن النظام القضائي والسلطات الجزائية غير موحدة في أفغانستان. وقد كان المقرر الخاص يهدف إلى التعرف على حالة النظام القضائي وما إذا كانت المقاطعات أو المناطق مختلفة على صلة بالسلطات في كابول. ولم يكن الرد بالإيجاب إلا في الحالات التي كان فيها مسؤولو سلطات المقاطعات أو المناطق تابعين لنفس المجموعات السياسية الحاكمة في كابول. وبخلاف ذلك لم يكن هناك أي ارتباط بالعاصمة. ولا توجد سلطة مركزية تحكم النظام القضائي. وينطبق نفس المبدأ على النظام الأمني. وليس لدى السلطات الإقليمية جهات استئناف وصلاحيات هذه السلطات مقصورة على المستوى الإقليمي، وهي التي تعيّن القضاة. من ذلك مثلا، فيما يتعلق بعقوبة الإعدام، أن الجهة التي تمنح العفو ليست هي السلطات المركزية بل حكام المقاطعات. وذكر أنه في حالة مواجهة صعوبات فيما يتعلق بتفسير بعض المسائل القانونية، تطلب المشورة في بعض الأحيان من السلطات القضائية المركزية في كابول. ونظرا للحالة الراهنة السائدة في تلك المدينة، فإن هذا يشكل عقبة كبيرة أمام أولئك الذين يطلبون العدالة ويجبرهم على انتظار قرار نهائي، في حال توافره، بينما تكون قضاياهم معلقة.

٣٢ - وفيما يتعلق بالسياسية الخارجية كذلك، تتناول بعض سلطات المقاطعات الشؤون الخارجية لمنطقة معينة. ويوجد في عدد من المقاطعات هيئة دبلوماسية منفصلة تمثل مصالح مناطق معينة. ويقود هذا إلى تكوين انطباع بأن هناك نظاما شديدا للامركزية يفتقر إلى أساس قانوني.

٣٣ - ويذكر المقرر الخاص هذه الأمثلة ليبين أنه لا توجد في أفغانستان حكومة مركزية فعالة، رغم أن هذا المفهوم عزيز على أولئك الذين يعيشون بلدهم. وقد يوجه رجال القانون سؤالا، يتناول المسألة بشكل انتقادي، عما إذا كانت دولة أفغانستان لا تزال قائمة أم أنها في طور التقسيم. ووصل هذا التقسيم إلى درجة أن الوحدات الإدارية الفعلية لا تشمل المحافظات المحددة بوضوح بدرجة أو بأخرى بل مناطق تضم في بعض الأحيان عدة محافظات يحكمها إما زعماء أشداء أو مجالس (شورى) تتألف من بعض الأحزاب المتآلفة، التي توجد بصورة متفرقة في كابول. ويمكن للمرء أن يعتبر كحقيقة واقعة أنه ليست هناك حكومة أفغانية في كابول رغم وجود رئيس للدولة. فهناك، عوضا عن ذلك، حكومات إقليمية تمارس سلطاتها بواسطة جيوشها الإقليمية في إطار الإقليم الذي يسمى أفغانستان.

٣٤ - وإذا كان المرء يعتبر أن الجيش علامة متميزة على سيادة الدولة، فإنه ليس هناك جيش للدولة في أفغانستان رغم أن الأشخاص المسلحين في بعض المناطق يرتدون بزات عسكرية ذات شعارات مختلفة وهم يشبهون لأول وهلة الجيش السابق والشرطة السابقة، إلا أنه عند النظر إليهم عن كثب يتبين أنهم لا

يشكلون جيشاً يخضع لقيادة مركزية، فهناك جيوش تنتمي إلى محافظات ومناطق مختلفة أو، كما هو الحال في كابول، هناك جيوش تابعة لأحزاب أو فصائل سياسية مختلفة.

٣٥ - وتترتب على هذه الحقيقة عواقب هامة بالنسبة للتمتع بحقوق الإنسان في أفغانستان. فقد عمت اللامركزية البلد بدرجة كاملة جعلت وحدة سلطة الدولة في حكم المنتهية. لذا فقد شرع المقرر الخاص، أثناء زيارته لأفغانستان، في النظر عن كثب في أحوال مناطق مختلفة في أفغانستان وفق مخطط مشترك موجه أساساً للأحكام الواردة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تُعد أفغانستان طرفاً فيها.

٣٦ - وكما ورد في المقدمة، فقد بحث المقرر الخاص حالة حقوق الإنسان في الجزء الشمالي من البلد الذي يحكمه السيد عبد الرشيد دستم، وفي الجزء الغربي من البلد الخاضع للسيد إسماعيل خان، وفي الجزء الجنوبي الشرقي من البلد الخاضع لسيطرة السيد غول آغا والملا نجيب والقائد أمير لالاي، والجزء الشرقي من البلد الذي يحكمه من جلال أباد السيد عبد القادر. وتوجد في بعض هذه المناطق مجالس شورى تتألف من ممثلين عن الأحزاب السياسية الموجودة في كابول.

٣٧ - ولم يتمكن المقرر الخاص، أثناء زيارته للمنطقة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، من زيارة كابول والمنطقة المحيطة بها نظراً لاستحالة السفر نتيجة انعدام الأمن. ومع ذلك، تمكن المقرر الخاص وفريقه، أثناء تحليقتهم فوق المدينة في الليل، من مشاهدة معركة تستخدم فيها نيران الصواريخ والمدفعية التي أكدها للطيارين عاملون في برج مراقبة مطار كابول. وكانت آخر زيارة قام بها المقرر الخاص للمدينة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، عندما قابل العديد من زعماء الأحزاب السياسية ومنهم الرئيس رباني والقائد أحمد شاه مسعود والنائب الأول لرئيس الوزراء الذي ينتمي إلى الحزب الإسلامي (حكمتيار).

باء - حالة حقوق الإنسان في كابول

٣٨ - حصل المقرر الخاص، بالإضافة إلى انطباعاته الشخصية، على معلومات بشأن الحالة في كابول أثناء اجتماعات مع شخصيات بارزة فضلاً عن اجتماعاته مع أشخاص عديدين فروا من المدينة وهم الآن إما لاجئون أو مشردون داخل البلد. وبالإضافة إلى ذلك ظهرت معلومات عن الحالة في كابول في الصحافة المحلية والدولية.

٣٩ - ولم تتعرض كابول، عاصمة أفغانستان ورمز وحدة البلد، لدمار مكثف أثناء الاحتلال السوفياتي. وبدأ الصراع المسلح على السلطة فيما بين المجموعات السياسية المنتصرة بعد تسليم حكومة نجيب الله السلطة بهدوء في نيسان/أبريل ١٩٩٢ إلى ممثلي ائتلاف الأحزاب السياسية التي كانت متمركزة أساساً في باكستان. ويتضمن اتفاق بيشاور المبرم بين الأطراف المذكورة تقسيماً وتوزيعاً للسلطة. ومر الصراع على السلطة بمراحل عديدة تخللتها محاولات من أجل المصالحة. ولم ينته هذا الصراع حتى الآن. وهذا الصراع على

السلطة لا يتم بطريقة ديمقراطية بل باستخدام جميع أشكال الأسلحة مثل المدفعية الثقيلة والصواريخ وأسلحة المشاة الخفيفة والثقيلة.

٤٠ - وتعرض كابول، مرارا وتكرارا، لهجمات بالأسلحة الثقيلة يسقط في كل منها المزيد من ضحايا. وكانت كابول، على مر الشهور، ولا سيما منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ المدينة الوحيدة في أفغانستان التي كان القتال يدور فيها يوميا تقريبا بين المجموعات المسلحة التابعة لما يدعى القوات الحكومية المتحالفة مع الرئيس رباني والقوات المتحالفة مع رئيس الوزراء السابق السيد قلب الدين حكمتيار. وكانت الفترات التي توقف فيها القتال نادرة جدا ويبدو أن النشاط العسكري هو السمة الغالبة الوحيدة في العاصمة. والاستثناءات هي فترات الهدنة الوجيزة بمناسبة زيارات مسؤولي الأمم المتحدة والشخصيات الأجنبية.

٤١ - ويدور الصراع الأفغاني أساسا في كابول. ومنذ آب/أغسطس ١٩٩٢ وحتى هذا اليوم تم تدمير المدينة بالكامل تقريبا وحدث نفس الشيء بالنسبة لمعظم المعالم الثقافية. وتم تحطيم منطقة الجامعة وتعرض متحف كابول الواقع بالقرب من قصر دار الأمان إلى أضرار بالغة. إذ اختفى الكثير من القطع الفنية للتراث الثقافي الأفغاني التي كانت معروضة في المتحف. وتم قتل الآلاف من الناس وإصابة عشرات الآلاف. وتعرض مئات الآلاف للتشرد داخل المدينة وتركوها متوجهين نحو مناطق أخرى من البلد أو تحولوا إلى لاجئين. وأصبحت كابول الآن منطقة معزولة لا تزال رغم تدميرها الفعلي تشكل هدفا لنيران المدفعية والصواريخ. ولم يعد لإدارة المدينة وجود يذكر. وعلى سبيل المثال، فقد عرض عمدة فيينا عاصمة النمسا مساعدة كابول، ومع ذلك لم يتمكن وفده من دخول المدينة. وأثناء تدمير المدينة أدى النهب المستمر إلى حرمان المدنيين والمؤسسات العامة من ممتلكاتهم. وتمت مطاردة النساء وفقدن شرفهن بشكل مخز.

٤٢ - وذكر أن سجن بول الشرقي المركزي السابق لا يزال خاليا. وهناك سجون خاصة كذلك لم يتمكن المقرر الخاص ولا لجنة الصليب الأحمر الدولية من دخولها. وتلقى المقرر الخاص معلومات من مصادر موثوق بها بشأن مكان عدد من هذه السجون في منطقة كابول وفي بعض المقاطعات. ويذكر أن بعض العاملين في الخاد السابق (الشرطة السرية) يعملون الآن في خدمة أحزاب سياسية ومجموعات مسلحة معينة.

٤٣ - وقد ازدادت حدة القتال في كابول في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤. وفي تموز/يوليه، أبلغت لجنة الصليب الأحمر الدولية عن مقتل أكثر من ٤ ٠٠٠ شخص وإصابة ٢١ ٠٠٠ في المدينة منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وفي ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، أصدرت اللجنة بلاغا صحفيا أشارت فيه إلى ازدياد وتيرة وكثافة الغارات بالقنابل وتبادل القصف بالمدفعية وإلى أن المستشفيات نفسها تتعرض لإطلاق نيران عشوائية. ووفقا لتقديراتها فقد قتل حوالي ١٠٠ شخص وأصيب ٩٠٠ في كابول خلال فترة مدتها ١٠ أيام. وأشارت اللجنة، في بلاغ صحفي أصدرته في ٢٩ أيلول/سبتمبر، إلى أن كارتي سيح، أحد المستشفيات الرئيسية في المدينة، أصيب بقذيفة يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر راح ضحيتها طفلان وأصابت عشرة أشخاص بجروح بينهم ستة أطفال. وذكر نفس البلاغ الصحفي أن ١٧ ٠٠٠ شخص، معظمهم من المدنيين، أصيبوا

في كابول منذ بداية أيلول/سبتمبر. ويعتقد أن ١ ٠٠٠ شخص قُتلوا خلال خمسة أيام فقط أثناء النزاع الذي دار في نهاية سبتمبر بين فصيلين من المسلمين الشيعة الأفغان. وقد أسفر القتال والقصف وإطلاق الصواريخ المستمر إلى إجبار قسم كبير من سكان كابول على الفرار من العاصمة.

٤٤ - إن المقرر الخاص لم يكن قد تمكن، لدى إعداد تقاريره السابقة التي قدمها إلى الجمعية العامة، من الحصول على معلومات عن متحف كابول تستند إلى تقارير شهود عيان. غير أنه استطاع أثناء زيارته للمنطقة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ الاطلاع على صور تشهد على تدمير المتحف والتحدث مع شخص يعرف المتحف حق المعرفة وقام بزيارته مؤخرا. ويُذكر أن غرفة الصور الإثنية في المتحف خالية وقد تم إنزال قطع قليلة إلى الغرفة الإسلامية. ويبدو أن قطع برونز عديدة كانت معروضة في الغرفة الإسلامية تعرضت لنيران مباشرة وبالتالي قد ذابت واعوجت، بينما اسودت قطع أخرى. ولا يعرف مكان عدد من التماثيل الصغيرة ومنحوتات الصوان والمنحوتات الكلسية (الكبروك) حتى الآن. ويُذكر أن زجاج بقرام تحول إلى شظايا ولا توجد قطع برونز أو خزف. أما فيما يتعلق بقطع عاج بقرامي الشهيرة، فلم يبق منها إلا شظايا متناثرة في الغالب فضلا عن المساند الخشبية التي كانت القطع العاجية معلقة فيها. ومعظم هذه المساند خالية بينما يوجد في بعضها بعض القطع التي نزع منها الأشكال الرئيسية. وصناديق القطع النقدية خالية تماما ويُعتقد أن ٢٥ ٠٠٠ قطعة نقدية ضاعت. وهذا يدل على دراية الناجين الذين كانوا يعرفون ما يبحثون عنه وتوافر لهم الوقت الكافي لاختيار ونقل ما يريدونه. ويُذكر أن قطع عاج بقرام عُرِضت للبيع بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني. والدليل الإضافي على أخذ الأشياء بصورة انتقائية للغاية هو فقدان كتالوجات ومطبوعات تتضمن صوراً لمعظم القطع الفنية الثمينة وإحراق السجلات والصور السلبية لجميع القطع الفنية. ويُعتقد أنه تم نهب المتحف قبل قصفه بنيران المدفعية التي هدمت سقفه ودمرت الطابق الأول. وتلقى المقرر الخاص تقريراً كتابياً يبين مدى الدمار الذي تعرض له متحف كابول وتراث أفغانستان الثقافي أثناء الحرب. وبالإضافة إلى ذلك أُبلغ عن نهب الأرشيف الوطني في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤.

جيم - حالة حقوق الإنسان في الجزء الشمالي من البلد

٤٥ - إن سلطة الجنرال دستم، الحاكم والقائد العسكري للمنطقة الشمالية من أفغانستان وعاصمتها المزار الشريف، تشمل عدة مقاطعات. وبوصفه رئيساً للحركة الوطنية الإسلامية لأفغانستان، يقدم له المشورة مجلس (شورى) يتألف من ممثلين عن الأطراف السياسية الأفغانية الرئيسية الممثلة كذلك في كابول. ومع ذلك لا يبدو أن المنطقة لها أية صلات، لا من الناحية الإدارية ولا القضائية، مع العاصمة. ويحاول المجلس الذي يرأسه الجنرال دستم المحافظة على القانون والنظام والابتعاد بالمنطقة عن النزاعات المسلحة.

٤٦ - ولا تملك حكومة كابول أية سلطة في المسائل المتعلقة بالجزء الشمالي من أفغانستان. وليس لها الحق في تعيين أي شخص في الجهاز القضائي أو الإداري. ومجلس الحركة الوطنية الإسلامية لأفغانستان هو الهيئة الوحيدة التي يحق لها تعيين المسؤولين.

٤٧ - ويبدو أن النظام القضائي جيّد التنظيم. ومع ذلك، لا توجد صلات مع كابول. ويظهر أن القضاة يطبقون أساساً القانون الإسلامي. ويجري كذلك تطبيق القوانين التي تعود إلى عهد الرئيس نجيب الله التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية والتي يُعتقد أن نصوصها تتماشى مع القرآن. والقضاة لا تعينهم سلطات كابول بل الجنرال دستم.

٤٨ - وقام المقرر الخاص بزيارة السجن في المزار الشريف. ويتمشى السجن مع المعايير المحلية للسجون ويبدو أن ظروف الاحتجاز مرضية. ومع ذلك لا توجد بعيادة السجن الأجهزة الأساسية كسماعة الطبيب أو أجهزة قياس ضغط الدم. كما أنها تكاد تفتقر إلى جميع الأدوية، ولا سيما المضادات الحيوية والمسكنات. وأبلغ المقرر الخاص بوضوح أن هناك ٤٨ "أسير حرب" معتقلين في جناح منفصل في السجن وكانت تلك هي المرة الأولى التي تعترف فيها السلطات في أي جزء من أفغانستان صراحة بوجود هذا النوع من السجناء. وزار المقرر الخاص هذا الجناح وتمكن من التحدث مع الأسرى بكل حرية. ويذكر أن الأسرى، ومعظمهم من الشباب، أسروا أثناء القتال الأخير بين المجموعات المتناحرة في المزار الشريف والمناطق المحيطة بها. وهناك كذلك ادعاءات باعتقالهم بعد القتال لأنهم كانوا معروفين بانتمائهم إلى قوات العدو. وأصبح من الجلي أن هؤلاء الأشخاص قد أخذوا كرهائن من أجل مبادلتهم. وذكر أن البعض لن تتم مبادلتهم مقابل أشخاص آخرين وحسب بل كذلك مقابل أموال أو سلع.

٤٩ - ويعود قانون الإجراءات المطبق في المنطقة إلى عهد الرئيس نجيب الله، كما يُطبق قانون مكافحة الإرهاب الصادر في عهده. وتم تنفيذ عقوبة الإعدام مرات عديدة. ويتم الإعدام شنقاً. وحق العفو يمارسه الجنرال دستم فقط وتملك الشرطة حق احتجاز الأشخاص لمدة تصل إلى ٢٤ ساعة. والتعذيب محظور والمعاملة السيئة ممنوعة. ويشرف مكتب المدعي العام على سلوك الشرطة.

٥٠ - وفيما يتعلق بمعاملة الأحداث الجانحين، هناك ثلاث فئات عمرية: الأطفال دون سن التاسعة لا تتم مقاضاتهم، والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين التاسعة والخامسة عشرة يمكن مقاضاتهم، أما من تجاوزوا سن الخامسة عشرة فيعتبرون بالغين. وأفيد بأن عقوبة الجلد كشكل من أشكال العقاب محظورة في المحافظة. وفيما يتعلق برجم النساء، أبلغ المقرر الخاص أن هذه العقوبة لا تطبق إلا إذا نشأت حالة تستوجب فيها الشريعة الإسلامية إنزال تلك العقوبة. ولم يحدث ذلك حتى الآن. وأبلغ المقرر الخاص أن مرسوم العفو الصادر عقب سقوط نظام نجيب الله يحترم احتراماً تاماً.

٥١ - ولم تعد تسري القوانين المتعلقة بملكية الأرض والتي ترجع إلى عهد الحكم الشيوعي. وأبلغ المقرر الخاص بأن مرسوم صدر عند تولي الحكومة الإسلامية السلطة يقضي بإعادة جميع الممتلكات المصادرة إلى ملاكها القانونيين.

٥٢ - والنظام القضائي في المنطقة يتألف من ثلاثة مستويات: محكمة ابتدائية، ومحكمة استئناف، ومحكمة عليا. وأبلغ المقرر الخاص بأنه ليس ثمة محاكم سياسية ولا محاكمات سياسية. والمدعون العامون منتخبون

ومستقلون. وأكد المدعون العامون للمقرر الخاص أنهم "مستقلون حقاً". وتتمتع المحاكم العسكرية بالولاية القضائية على الجنود ورجال الشرطة وأفراد إدارة الأمن الإسلامية الوطنية.

٥٣ - غير أن منطقة مزار الشريف لا تخلو من انعدام الأمن. ففي ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، نشرت صحيفة "فرندير بوست" الباكستانية اليومية نبأ عن القتال الدائر في منطقتي شبرغان وفارياب في شمال أفغانستان بين قوات الجنرال دوستم والقوات المتحالفة مع الرئيس رباني. وأوضح أحد ممثلي الرئيس أن حوالي ٢٠٠ شخص قد قتلوا وأسر نحو ٣٠٠ شخص أثناء القتال. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ المقرر الخاص بوقوع العديد من أعمال الاختطاف في المنطقة في الآونة الأخيرة.

دال - حالة حقوق الإنسان في الجزء الغربي من البلد

٥٤ - في حيرات، تمكن المقرر الخاص مرة أخرى من الاجتماع بالمحافظ، السيد اسماعيل خان. ورغم القتال الذي أدى إلى خسائر في الأرواح في حيرات بين قوات المحافظ والقوات المنتمية إلى السلاح الجوي التابع للجنرال دوستم، والذي اندلع في أواخر حزيران/يونيه وأوائل تموز/يوليه ١٩٩٤، فإن حيرات تعطي انطباعاً بأنها مدينة تنعم بالسلم وتجري فيها أعمال التشييد وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية. ومرة أخرى، تأثر المقرر الخاص برؤية سكان غير مسلحين. ورغم أن الأمن ليس مكفولاً في بعض المناطق المحيطة، فإن الأمن في حيرات يبدو مرضياً، ولا يحمل الأسلحة سوى أفراد القوات المسلحة. غير أن المقرر الخاص أبلغ بتجنيد الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٩ و ٣٩ عاماً، دون أي إعفاءات، وهو ما يفسر بصورة جزئية ما يزعم عن وصول معدل الهروب من الخدمة إلى ٣٠ في المائة.

٥٥ - وأثناء وجود المقرر الخاص في حيرات، تمكن من زيارة السجن المحلي وبحث النظام القضائي، الذي يبدو مختلفاً تماماً عن كابول. فالقرآن هو المصدر الرئيسي للقانون. ولا يُبقى على القوانين التي كانت مطبقة في عهد الحكومات السابقة إلا بقدر اتفاقها مع الشريعة الإسلامية.

٥٦ - وفيما يتعلق بالولاية القضائية، ذكر أن محكمتين فقط هما اللتان تعملان، في حين لا تعمل الثالثة، وهي المحكمة العليا في كابول. وليس ثمة قوانين محددة ضد الإرهاب في حيرات، وأبلغ المقرر الخاص بأنه ليس ثمة ضرورة للقانون السابق لمكافحة الإرهاب.

٥٧ - وأبلغ السيد اسماعيل خان المقرر الخاص عن الأعمال التحضيرية لاجتماع المجلس الإسلامي الأعلى ومداولاته التي جرت في حيرات في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤. وقال في معرض شرحه إنه نظراً للظروف السائدة في البلد، يلزم توافر الوقت لإقرار السلم. وقال إن مجلس حيرات يعكس إرادة جميع شرائح السكان الأفغان وجميع الأحزاب التي كانت ممثلة بأكثر من ١٠٠٠ مشارك. وقد تجمع هؤلاء الأشخاص للتوصل إلى اتفاق بشأن السلم، ولكن في ظل عدد معين من الشروط. وذكر أن مسألة الحرية والأمن كانت لها الأسبقية على المصالح الشخصية. وأبلغ السيد اسماعيل خان المقرر الخاص بأنه قد اتفق

على وجوب إجراء انتخابات عامة وعقد جمعية وطنية كبرى (لويا جيرغا). وأوضح أن تعمير البلد سيعقب ذلك بشكل سريع. وسيعهد بالسلطة الانتقالية إلى هيئة، ريثما تنعقد الجمعية الوطنية الكبرى. وشدد السيد اسماعيل خان على انعقاد التجمع في أفغانستان، وعلى أنه يمثل أول فرصة لتعريف الشعب الأفغاني بأن مصيره ليس حكرا على الأحزاب السياسية. ولما كانت كابول هي قلب البلد، فقد تقرر أن تكون مكانا لتشكيل اللجان المتوخاة للعمل من أجل انعقاد الجمعية الوطنية الكبرى.

٥٨ - وفيما يتعلق بالآثار الثقافية القائمة في حيرات، تلقى المقرر الخاص تقريرا يستند إلى زيارة للمدينة تمت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وخلفت انطباعات إيجابية وسلبية على حد سواء. وقد أفيد أن عددا من الآثار الثقافية في حيرات قد أصيب بأضرار طفيفة. غير أن مجمع المسلة وصف بأنه أكثر الأمثلة إثارة للحنن من جراء الهجمات التي وقعت في الآونة الأخيرة على الآثار التاريخية في حيرات. فمنتزه بيهزاد، الذي كان عادة منتزه جميلا في الستينات، أفيد بأنه أصبح الآن صحراء متربة مفتوحة. وحديقة تخت سفر التي كانت يانعة الخضرة في وقت من الأوقات، صارت الآن تلا قاحلا. ووصف عدد من الفسيفساء بأنه من المتعذر استعادته أو إصلاحه. أما المآذن في ضريح جوهر شاد ومجمع السلطان حسين بايقره، فلقد أصيبت إصابات مباشرة بالصواريخ، غير أنها لا زالت قائمة.

٥٩ - وتمكن المقرر الخاص من زيارة سجن حيرات والتحدث مع عدد من المحتجزين. وبدا أن ظروف احتجازهم تتماثل مع الظروف السائدة في مراكز الاحتجاز في بقية البلد. واسترعى انتباه المقرر الخاص انعدام اللوازم الطبية، وبخاصة الأدوية مثل مسكنات الألم والمضادات الحيوية.

هاء - حالة حقوق الإنسان في الجزء الجنوبي الشرقي

من البلد

٦٠ - تمكن المقرر الخاص من زيارة قندهار التي يحكمها أساسا اثنان من القادة الأقوياء، مولوي نقيب الله أخوندزاده الذي ينتمي إلى حزب الجمعية الإسلامية، وهو الحزب السياسي الذي يرأسه السيد رباني والذي يحكم مدينة قندهار، والقائد أمير لالاي الذي ينتمي إلى حزب الجبهة الإسلامية الوطنية لأفغانستان، مثلما هو الحال مع المحافظ، السيد غول أغا، الذي يسيطر على منطقة ريفية واسعة. وأبلغ مولوي نقيب الله أخوندزاده المقرر الخاص أنه يقيم بعض الاتصالات بكابول. وقد دمرت مدينة قندهار بدرجة أكبر كثيرا مما كان عليه الحال عندما زارها المقرر الخاص آخر مرة في عام ١٩٨٧. ولا يبدو أن المحافظ يسيطر على كامل المقاطعة. وذلك الجزء من قندهار الذي يخضع لسلطة القائد لالاي ليست له أي علاقات فعلية مع كابول. ورغم التأكيد على ضرورة وجود حكومة مركزية، فإن السلطات المحلية تعمل حاليا في وضع هيكل إداري يتألف من ممثلين إلى أربعة ممثلين لكل منطقة، تبعا لحجمها.

٦١ - وأبلغ المقرر الخاص بأن الجهاز القضائي لا يقيم أي اتصالات مع كابول نظرا للحالة السائدة هناك حاليا، وإن كانت السلطات في كابول هي التي تعين القضاة في قندهار. ويقوم القضاة الشرعيون بتطبيق

أحكام الشريعة الإسلامية. وأبلغ المقرر الخاص بأنه ليس ثمة سجناء سياسيون. وأبلغ مولوي نقيب الله المقرر الخاص بأن هناك شرطة أمن في المحافظة، وأن الجيش أيضا يقوم بأنشطة تتصل بالأمن. وهناك عدد من الأشخاص ممن كانوا جزءا من أفراد شرطة الأمن السابقة (جهاز الخاد) وإن لم يشغلوا مناصب رفيعة فيه، فقد استمروا في الاحتفاظ بوظائف مكتبية. وأبلغ المقرر الخاص بصدور أحكام إعدام في بعض الحالات، وبأن حق التماس العفو مكفول. وإذا قتل شخص ما فإن من حق الأسرة أن تعفو عن القاتل. وأفيد بوقوع حوادث متفرقة شملت ابتزاز الأموال على الطرق الرئيسية.

واو - حالة حقوق الإنسان في الجزء الشرقي من البلد

٦٢ - وقد أجرى المقرر الخاص مناقشة مفصلة مع ممثلي الهيئة القضائية الذين يمتد اختصاصهم إلى محافظات نانغارهار وكونار ولاغمان. وتم شرح المراحل الثلاث للتنظيم القضائي في المحافظات. وتضم محافظة نانغارهار ٢٣ منطقة، لكل منها محكمة. وتعرض المسائل الجنائية والاجتماعية والأمنية على المحكمة الابتدائية. ورئيس المجلس الإقليمي (الشوري) هو الذي يعين رئيس المحكمة. وأبلغ المقرر الخاص بأن قائمة بأسماء القضاة قد أرسلت إلى كابول للموافقة عليها. ولكن لم يرد أي رد.

٦٣ - ومن بين العقوبات المتعلقة بالجرائم الجنائية، تطبق عقوبة الإعدام وفقا للشريعة الإسلامية. ويتم الإعدام بالسيف، وليس بالشنق، ويجري علنا ليكون رادعا. وأبلغ المقرر الخاص بأن السلطات القضائية قد سجلت ١٥ حالة من حالات القتل، ولكن عقوبة الإعدام لم تطبق إلا في حالة واحدة. أما الأحكام الأخرى، فكانت بالسجن لمدد تتراوح من ١٥ إلى ٢٠ سنة. ويلتمس العفو من رئيس الهيئة القضائية، ويتعين أن يصدق عليه رئيس المجلس. وهناك محاكم منفصلة في محافظة نانغارهار فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، التي تعالجها الشرطة. وتضطلع إدارة الشرطة بإجراء التحقيقات ذات الصلة. وهناك أربع محاكم أمن في جلال أباد. وأبلغ المقرر الخاص بأنه ليس ثمة أسرى حرب أو سجناء سياسيون في مقاطعة نانغارهار.

٦٤ - ولا توجد هيئة قضائية مركزية في أفغانستان. وعند سؤال ممثلي الهيئة القضائية عن مدى أهمية العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، أبلغوا المقرر الخاص أن الشريعة الإسلامية تتضمن جميع الأحكام ذات الصلة. ورغم إبلاغه بحدوث حالة جلد علني في جلال أباد، أدت فيما قيل إلى وفاة شخص وإصابة شخصين آخرين بغيوبة، نفت السلطات القضائية علمها بوقوع حادثة من هذا النوع على الإطلاق. غير أنها أوضحت أن الشريعة تسمح بالجلد، الذي قيل أنه يتم هو الآخر علنا ليكون رادعا.

٦٥ - وتمكن المقرر الخاص من زيارة السجن في جلال أباد حيث كانت ظروف الاحتجاز مماثلة للظروف السائدة عموما في السجون في أفغانستان.

٦٦ - وفيما يتعلق بأسرى الحرب، شاهد المقرر الخاص صورة لهذه السجون في صحيفة ألمانية أوضحت أن "قوات الرئيس رباني تقوم بالقرب من مدينة قوندوز بحراسة الأسرى الذين يدينون بالولاء للقائد

العسكري عبد الرشيد دوستم". وبالإضافة إلى ذلك، قرأ المقرر الخاص في مجلة "دبلومات" الباكستانية مقابلة تبين فيها أن عددا كبيرا من العرب موجودون في أفغانستان، وأنهم يحاربون إلى جانب بعض الأحزاب السياسية. وذكر أن كثيرا منهم قد قتلوا أو وقعوا في الأسر. ولم يكن بمقدور المقرر الخاص أن يتحقق بنفسه من هذه المعلومات.

زاي - مسائل محددة متصلة بحقوق الإنسان

٦٧ - إن الزيارات التي قام بها المقرر الخاص للعديد من المدن في أفغانستان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ جعلته يتصل بمختلف المنظمات التي تعالج قضايا حقوق الإنسان وما يتصل بها من قضايا. وقد أبرزت مشاكل محددة، لم يتعرض بعضها للنقاش بدرجة كبيرة من قبل. فهناك عدد من المشاكل المحددة المتصلة بحقوق الإنسان في أفغانستان مما يلقي الضوء على الحالة العامة في المنطقة. ويمكن تقسيمها بصورة تقريبية إلى مشاكل عامة تمس التمتع بحقوق الإنسان، وانتهاكات حقوق الإنسان فيما يتعلق بأشخاص معينين أو فئات محددة.

٦٨ - وواحدة من المشاكل الرئيسية في أفغانستان تتمثل في انعدام الأمن السائد في كثير من أجزاء البلد. وثمة مشكلة إضافية هي مسألة الألغام التي تؤثر على الحق في الحياة وتؤثر على استعداد اللاجئين للعودة. ونظرا لعدد الألغام التي زرعت في أفغانستان، فإن عملية إزالة الألغام تتسم بالبطء، رغم أن عمليات إزالة الألغام قد حققت أهدافها السنوية، بل وتجاوزتها.

٦٩ - وفيما يتعلق بالمشاكل المحددة المتصلة بأفراد أو فئات الأشخاص، فإن هناك بصفة خاصة مشكلة مركز المرأة في أفغانستان، ولا سيما النساء اللائي يعشن في مخيمات اللاجئين أو مخيمات المشردين داخليا. وهناك أيضا مسألة العفو. ففي بداية الحكم الإسلامي، أعلن الرئيس مجدي عفو سياسيا، وفقا لإرادة قادة الأحزاب الأخرى الذين قرروا إعلان عفو عام. ولدى المقرر الخاص انطباع بأنه بعد انتقال السلطة السلمي نسبيا، فإن الأشخاص الذين عملوا بصورة أو بأخرى كضباط أو موظفين عموميين أو كأعضاء عاديين في الأحزاب خلال فترة حكم نجيب الله أصبحوا الآن يتعرضون للاضطهاد والقتل على أيدي الفدائيين المنتمين للأحزاب الثورية. وقد تساعد بعض الأمثلة الواقعية على توضيح الحالة.

٧٠ - ومن الحالات البارزة بشكل خاص مقتل صحفي أفغاني مؤخرا كان يعمل مع هيئة الإذاعة البريطانية، وهو أمر لم يتم التحقيق فيه بصورة مرضية حتى الآن. وقد حاول المقرر الخاص تحديد الوقائع وإلقاء بعض الضوء على حادث القتل هذا الذي كان يبدو غامضا، والذي اتضح أخيرا أنه ليس غامضا في نهاية الأمر (انظر الفقرة ٧٦). كما ينبغي ألا يتغاضى عن مصير أساتذة الجامعة وغيرهم من المثقفين الذين فروا من كابول لأن الجامعة قد دمرت بالكامل، ومعها جانب كبير من المدينة. فهؤلاء الأشخاص الذين يمثلون الثروة الفكرية للبلد مفقودون في مخيمات اللاجئين أو في مخيمات المشردين، وعاطلون عن العمل في معظم الأحيان. وسيحاول المقرر الخاص أن يقدم صورة تقريبية لحالة حقوق الإنسان لهذه الفئة من الأشخاص.

٧١ - إن فئة النساء والأطفال هي واحدة من أضعف فئات البشر في حالات النزاع المسلح، ولا سيما من نوع النزاعات غير الدولية مثل النزاع الدائر حالياً في أفغانستان. فمصالحهم لا تمثل بنشاط في مختلف المجالس والتجمعات مثل ذلك الذي انعقد في حيرات، حيث لم تحضره امرأة واحدة. كما أنهم يقعون ضحايا لمختلف أنواع الوحشية. وقيل أيضاً إنه خلال الكفاح من أجل التحرير الوطني، لم يعترف أحد بفضل النساء اللاتي أسهمن اسهاماً كبيراً في هذا الكفاح. وفي مناطق كابول المدمرة، وفي مخيمات المشردين أو اللاجئين، كثيراً ما تضطر النساء إلى التسول من أجل إطعام أسرهن. وطلب من المقرر الخاص على وجه التحديد أن ينظر في مصير الأراامل اللاتي تجدن أنفسهن في حالة ضعيفة بصفة خاصة، واللاتي يعتقد أن عددهن قد وصل إلى ١,٥ مليون بعد الحرب. كما أن هناك حالات لا تعد ولا تحصى لنساء لم يقتصر الأمر على إساءة معاملتهن، بل امتد أيضاً إلى اغتصابهن.

٧٢ - واسترعي انتباه المقرر الخاص الى القانون الوضعي المتعلق بحجاب المرأة، الذي ذكر أنه صدر عن لجنة متخصصة تتألف من تسعة أعضاء من المحكمة العليا لدولة أفغانستان الإسلامية، والذي ينص على ما يلي:

"منكر الحجاب كافر، والمرأة غير المحجبة فاسقة".

"شروط ارتداء الحجاب:

- ١ - لا بد وأن يغطي الحجاب الجسم بأكمله.
- ٢ - لا بد وأن تكون ملابس النساء غير رقيقة.
- ٣ - لا بد وأن تكون ملابس النساء غير مزينة أو ملونة.
- ٤ - لا بد أن تكون ملابس النساء غير ضيقة أو محكمة، للحيلولة دون ملاحظة الأطراف المثيرة للفتنة. ولا بد وأن يكون الحجاب غير رقيق.
- ٥ - يجب ألا تتعطر النساء. وإذا مرت امرأة متعطرة بجمع من الرجال، فإنها تعتبر زانية.
- ٦ - يجب ألا تتشابه ملابس النساء مع ملابس الرجال.

"وبالإضافة الى ذلك،

- ١ - يجب ألا يتعطرن.
- ٢ - يجب ألا يرتدين ملابس مزينة.
- ٣ - يجب ألا يرتدين ملابس رقيقة.
- ٤ - يجب ألا يرتدين ملابس ضيقة أو محكمة.
- ٥ - يجب أن يغطين كامل أجسامهن.
- ٦ - يجب ألا تتشابه ملابسهن مع ملابس الرجال.

- ٧ - يجب ألا تتشابه ملابس المسلمات مع ملابس غير المسلمات.
- ٨ - يجب ألا يصدر صوت عن الحلى التي يرتدينها في أقدامهن.
- ٩ - يجب ألا يرتدين أردية تصدر أصواتا.
- ١٠ - يجب ألا يسرن في وسط الشوارع.
- ١١ - يجب ألا يخرجن من منازلهن إلا بإذن من أزواجهن.
- ١٢ - يجب ألا يتكلمن مع رجال غرباء.
- ١٣ - إذا لزم أن يتكلمن، فيجب أن يكون كلامهن بصوت خفيض ودون ضحك.
- ١٤ - يجب ألا ينظرن الى الغرباء.
- ١٥ - يجب ألا يخالطن الغرباء."

٧٣ - وبعد التدمير الكامل تقريبا لجامعة كابول، الذي كان المقرر الخاص شاهد عيان عليه، لم يعد لدى الأساتذة وغيرهم من المدرسين أي مرافق يقومون بعملهم فيها. وقد أدى تدمير الجامعة ونهبها، الذي كان المقرر الخاص شاهد عيان عليه أيضا، الى اختفاء الوسائل المادية، مثل الكتب والمجلات والمعامل، والوسائل المالية اللازمة للحياة الجامعية الطبيعية. ونقل بعض الأنشطة الجامعية من كابول الى جامعة جلال أباد. ويقدر أن حوالي ٢٠٠ أستاذ جامعي قد غادروا البلد في الآونة الأخيرة، وسعى كثير منهم الى طلب اللجوء في باكستان. وحتى امكانية المساهمة في الأنشطة التعليمية في جلال أباد تعد صعبة على الأساتذة الذين يعيشون في باكستان. وأبلغ المقرر الخاص بأنه رغم أن نفس الأساتذة يستقلون نفس الحافلة الصغيرة من بيشاور مرتين في الأسبوع، ويعبرون الحدود عند تورخام للتدريس في جلال أباد، فإنه يتعين عليهم المرور بإجراءات بيروقراطية مطولة للحصول على تصريح كتابي من السلطات الباكستانية في كل مرة. ونتيجة لهذه الحالة، تخسر أفغانستان أجيالا من الشباب المدربين أكاديميا.

٧٤ - إن مرسوم العفو الذي أعلن في الأيام الأولى من الحكم الاسلامي أعطى انطبعا بأن الطريق ممهد أمام التوصل الى تفاهم مشترك. غير أن المقرر الخاص أبلغ بأن عددا من الأشخاص الذين تولوا مناصب أثناء النظام السابق، أو الأشخاص المنتمين الى جماعات منافسة، قد لقوا حتفهم في ظروف مريبة على مدار عام ١٩٩٤. كما أبلغ بأن الأشخاص يخشون من تلقي تهديدات إذا اعتنقوا آراء سياسية مخالفة لآراء الأحزاب أو الجماعات التي تمسك بزمام السلطة، لا سيما وأن الأحزاب السياسية قد أصبحت منظمات مسلحة.

٧٥ - وذكر أن أشخاصا قد قتلوا بصورة تعسفية بعد اتهامهم بالشيوعية، وهو ما حدث مع عدد من الضباط السابقين. وتلقى المقرر الخاص المعلومات المحددة التالية. فقد قتل البروفيسور محمد منصور هاشمي، وزير المياه والري السابق، في حرم جامعة كابول. أما السيد محمد دوست، قائد حامية كابول السابق، فقد تم اختطافه من منزله وقتله. وذكر أن أسرته لم تستعد جثته على الاطلاق. وذكر أن السيد شير محمد شهر، وزير التخطيط السابق، قد قتل هو الآخر. أما السيد كريم شادان، كبير القضاة السابق، فقد اختطف وأعدم. وكانت جثته مليئة بطلقات الرصاص. وذكر أن الجنرال جمال الدين عمر، وهو عضو سابق في مجلس الشيوخ، اختطف في حي خيركانه في كابول بعد أن هاجمه رجل دين محلي خلال خطبة في أحد المساجد. وذكر أنه تم العثور على جثته بعد يومين. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، ذكر أن ما يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ من المسؤولين الحكوميين السابقين قد اعتقلوا في كابول، وأنه عثر على جثتي اثنين

منهم، هما العقيد فاروق والسيد غلام محمد عاظم، في حي خيركانه في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وذكر أن السيد نور الجان حقومي و ٢٠ من كبار ضباط وزارة أمن الدولة السابقة قد قتلوا في نيسان/أبريل ١٩٩٤. ومن ناحية أخرى، أبلغ المقرر الخاص بأن أفرادا في جهاز "الخاد" (الشرطة السرية) السابق، ممن لم يتولوا مناصب رفيعة، قد استمروا في العمل مع الجماعات المتحالفة مع الأحزاب السياسية التي تمسك بزمam السلطة حاليا. وذكر أن الجنرال نور الحق علومي، عضو اللجنة المركزية لحزب "الوطن" السياسي السابق، قد أوقف عند مغادرته الحامية في سيارته، وأطلق عليه الرصاص عندما مد يده الى جيبه لإخراج بطاقة هويته. وذكر أن مدعي المحكمة الخاصة، السيد روح الأمين، قد أخذ ليلا من بيته في جلال آباد وقتل. وبالإضافة الى ذلك، ذكر أن ما يتراوح بين ٥٠ و ٧٠ شخصا قد قتلوا في منطقة باغرام، في حين أطلق سراح قائدهم بعد دفع فدية. ويزعم أن حوالي ٩٠ شخصا قد اعتقلوا خلال عملية تطهير في منطقة خوست منذ ستة أشهر، وذكر أنهم اختفوا منذ ذلك الحين. كما ذكرت حالات اختفاء في منطقة جلال آباد، وفي منطقة باغمان قرب كابول. وفي منطقة ميكرورايون في كابول، زعم أن ١٨ ضابطا سابقا قد انتحروا. وثار شكوك قوية حول الظروف الدقيقة التي لقوا فيها حتفهم. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، ذكر أن حوالي ٥٠٠ من أفراد الميليشيا قد أخذوا من بيوتهم في محافظة هلماند. وفي تموز/يوليه ١٩٩٤، ذكر أن حوالي ٥٠ مدنيا قد قتلوا في عمل انتقامي ردا على مقتل قائد بارز. وبالإضافة الى ذلك، ذكر أنه تم قطع رأس شخصين فوق قبر ذلك القائد. وذكرت أيضا أنباء عن وقوع حالات سرقة واختطاف على الطرق الرئيسية. وقيل في هذا السياق أن تقارير المقرر الخاص تخلو من الإشارات الى جرائم الحرب.

٧٦ - وقد استرعى انتباه المجتمع الدولي بصفة خاصة مقتل الصحفي الأفغاني الذي كان يعمل مع هيئة الإذاعة البريطانية، مير وايس جليل (٢٥ سنة)، في الآونة الأخيرة. وقد عثر على جثته المشوهة بصورة سيئة في منطقة بالقرب من كابول يذكر أنها تخضع لسيطرة قوات الحزب الاسلامي (حكمتيار). وقد اختطف السيد جليل في اليوم السابق فيما يبدو، بعد وقت قصير من اجرائه مقابلة مع رئيس الحزب الاسلامي، السيد حكمتيار. وقد حاول المقرر الخاص إلقاء بعض الضوء على مقتل السيد جليل. وقد تحدث بشأن ذلك مع ممثل للحزب الاسلامي (حكمتيار)، وكذلك مع عدد من الأشخاص الذين كانوا على صلة وثيقة بالضحية بشكل خاص. وقد حظي نبا مقتل السيد جليل بتغطية مستفيضة. واختلفت الروايات حول ظروف مصرعة والمسؤولية عن ذلك، تبعا للحزب الذي ينتمي اليه مصدر المعلومات. فالأشخاص المرتبطون بحزب السيد رباني ينسبون القتل الى قوات السيد حكمتيار، والعكس بالعكس. وأوضح ممثلو الحزب الاسلامي الذين تحدث معهم المقرر الخاص أن السيد حكمتيار قد شكل لجنة للتحري مكلفة بالتحقيق في مقتل السيد جليل. وذكر أن السيد رباني شكل لجنة مماثلة. وتوجد معلومات موثقة اضافية عن مقتل السيد مير وايس جليل. غير أن المقرر الخاص ليس مستعدا للكشف عن أي معلومات اضافية في هذا التقرير. ويمكن النظر الى هذه الحالة أيضا باعتبارها من مشاكل حقوق الإنسان في ضوء قرار الجمعية العامة ٢٨٥٤ (د - ٢٦) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ والمتعلق بحماية الصحفيين الذين يباشرون مهمات خطيرة في مناطق المنازعات المسلحة.

حاء - حالة طائفة السيخ الأفغانية

٧٧ - أبلغ المقرر الخاص عن حالة طائفتي السيخ والهندوس الأفغانيتين في تقريره السابق المقدم الى الجمعية العامة (A/48/584)، وذلك بعد اجتماعه مع ممثليهما في كابول في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وكانت النتيجة الرئيسية التي استطاع أن يخلص اليها حينذاك هو أن أفراد هاتين الطائفتين لم يواجهوا اساءة معاملة أو تمييز ضدهم خلال أيام الفترة الانتقالية السياسية والمعارك بين الجماعات المتنافسة بسبب أصلهم الاثني وحده دون غيره. وخلال الزيارة التي قام بها المقرر الخاص الى جلال آباد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، التقى مع أفراد طائفة السيخ في تلك المدينة وزار أحد معابد السيخ. وأبلغ بأن الجانب الأعظم من أفراد طائفة السيخ قد تركوا جميع محافظات أفغانستان، وتوجهوا إما الى جلال آباد أو الى الهند. ولم تكن هناك أي صعوبات خاصة في عبور الحدود الباكستانية. وذكر أن السيخ الذين ذهبوا الى الهند قد صادفوا مصاعب في العثور على وظائف، وعاد بعضهم الى أفغانستان بصورة مؤقتة من أجل العمل. وتنشأ مصاعب إضافية من تفكك الأسر. ولم تذكر أي ادعاءات بشأن إساءة معاملة النساء اللاتي ينتمين الى هذه الطائفة. وكانت الشكوى الوحيدة التي أعرب عنها أفراد طائفة السيخ في جلال آباد هي أن الأمر كان يستغرق منهم ١٢ أو ١٦ يوما في باكستان للحصول على تأشيرة دخول الى الهند، وأنهم أحيانا ما يصادفون صعوبات في الذهاب الى باكستان لمعالجة أمراض يتعذر علاجها في أفغانستان.

خامسا - حالة اللاجئين والمشردين

٧٨ - أعرب المقرر الخاص، منذ تعيينه لدراسة حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، عن رأي مفاده أن حالة اللاجئين تشكل في حد ذاتها مشكلة معقدة من مشاكل حقوق الإنسان. فالبلدان المجاورة، مثل باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، قبلت الملايين من اللاجئين الذين فروا من البلد عند بداية الحرب في أفغانستان. وحكومات هذه البلدان تستحق الثناء على ما تقدمه من مساعدة الى اللاجئين الأفغان. وترد مساعدات إنسانية من الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وهي موثقة بصورة واسعة.

٧٩ - إن سياسة الحكومات المعنية والمنظمات الدولية المختصة فيما يتعلق باللاجئين الأفغان قد بدأت تتغير عقب قيام الحكم الإسلامي في أفغانستان. ورغم عودة أكثر من مليون لاجئ منذ تغير الحكم، فإن حوالي ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني لا يزالون يعيشون في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية.

٨٠ - إن معدل عودة اللاجئين الذي تحقق في ١٩٩٢ وأوائل ١٩٩٣ لم يستمر. ولم يكن الخوف من الألغام هو الذي يحول دون عودة بقية اللاجئين الى ديارهم، بقدر ما يرجع ذلك الى عدم الاستقرار السياسي، وتجدد القتال، وانعدام الأمن، وعدم توفر البنية الأساسية الاقتصادية. وقد وصف عام ١٩٩٤ بأنه عام سيئ فيما يتعلق بعودة اللاجئين. وبحلول منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، كان ما مجموعه ١٢٦ ٠٠٠ لاجئ قد عادوا من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية على حد سواء. وقد بدأت البلدان المضيفة تغير سياستها تجاه اللاجئين الأفغان.

٨١ - ورغم أن شروط برنامج المدفوعات النقدية قد ظلت على حالها، فإن الحكومات بدأت في تنفيذ سياسات ترمي إلى تشجيع اللاجئين على العودة. فقد أغلق عدد من مخيمات اللاجئين في باكستان. والمساعدة المقدمة إلى اللاجئين تهدف إلى تهيئة أوضاع في أفغانستان تحفز اللاجئين على العودة. ويقدر أن أكثر من مليون لاجئ أفغاني لا يزالون يقيمون في باكستان. ويقدر أن حوالي ١,٨ مليون لاجئ أفغاني يعيشون في جمهورية إيران الإسلامية. وقد دفع القتال الذي اندلع بحددة جديدة في أفغانستان في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، باستثناء الأشخاص الذين يحملون تأشيرات دخول ووثائق سفر سارية المفعول، بالإضافة إلى الحالات الإنسانية.

٨٢ - إن المساعدة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتركز بصورة متزايدة على الفئات الإضعف حالا، مثل النساء والأطفال والمرضى. كما أن سياسة المفوضية تهدف إلى جعل اللاجئين الأفغان أكثر اعتمادا على النفس. وتأخذ السلطات الباكستانية في اعتبارها إلى درجة زائدة الآثار الديموغرافية لوجود عدد كبير من السكان اللاجئين الأفغان في البلد وحدث بعض التغير في موقف السكان المحليين منهم. وقد ذكر أن السكان اللاجئين يزحفون نحو المناطق الحضرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الموجة الجديدة من اللاجئين الذين وصلوا إلى باكستان عقب تغير الحكم في أفغانستان لا يمكن وضعها في نفس المناطق مع قدامى اللاجئين، حيث كان بعضهم من موظفي الحكومة السابقة. وهذه الحالة الجديدة تفرض قدرا من الضغوط على المنظمات الدولية لحل مشكلة اللاجئين عن طريق تثبيت استقرار الحالة في أفغانستان ذاتها، وهو ما سيحفز اللاجئين على العودة.

٨٣ - وقد شاهد المقرر الخاص محنة حوالي ١٨٤ ٠٠٠ من المشردين داخليا الذين فروا من استمرار القصف بالصواريخ والقنابل في كابول، والذين يعيشون الآن في مخيم سار شاهي الواقع في منطقة جرداء على بعد حوالي ٢٠ كيلومترا من جلال آباد، في محافظة نانغارهار، حيث يوفر لهم التسهيلات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة لأفغانستان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية غير الحكومية. ورغم توفير بعض الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم، فإن هناك مشاكل تتعلق بالصحة العامة في المخيم، نتيجة لسوء إمدادات المياه والكهرباء. وفي الآونة الأخيرة، كان الوافدون الجدد يضطرون للبقاء دون مأوى أو أي نوع آخر من أنواع المساعدة. وسجلت حالات عديدة من الإسهال والملاريا وسوء التغذية.

٨٤ - وتلقى المقرر الخاص معلومات تتعلق بمحنة اللاجئين الأفغان في جمهورية إيران الإسلامية، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في محافظة خراسان. ويبدو أن الشرطة قد صادرت تصاريح عمل وبطاقات هوية عدد من الأفغان في هذه المنطقة، ثم أخذتهم إلى الحدود حيث شقوا طريقهم إلى مخيمات العائدين في حيرات، بعد أن يكون قد تم تجريدهم من أموالهم وممتلكاتهم في كثير من الأحوال. وكثيرا ما يضطر الرجال إلى العودة، تاركين أسرهم في جمهورية إيران الإسلامية. وربما تكون حالة اللاجئين في خراسان أسوأ منها

في أي مكان آخر في جمهورية إيران الإسلامية، وتجدر الملاحظة بأن اللاجئين الأفغان كانوا يحظون في الماضي بكرم ضيافة ذلك البلد.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٨٥ - لما كانت أفغانستان لا تملك أي حكومة مركزية فعالة، فإن مسألة إسناد مسؤولية الدولة في القانون الدولي تصبح مسألة يصعب البت فيها. فرغم استمرار وجود البلد ككيان اقليمي واحد على الخارطة، فإنه مقسم الى أربع مناطق متميزة، هي الشمالية والغربية والجنوبية والشرقية والوسطى الشرقية، وكل منها تحكمه شخصية قوية من الشخصيات المنتمية الى، أو المتحالفة مع، الأحزاب السياسية التي تشكلت خلال الحرب ضد قوات الاحتلال والنظام السابق، أو من القادة العسكريين الميدانيين المهمين. ورغم أن هذه الشخصيات كثيرا ما تحمل ألقابا من قبيل "الرئيس" أو "الوزير" أو "المحافظ"، فإنها لا تضطلع بأي مسؤولية شاملة للبلد بأسره.

٨٦ - وقد تعرضت العاصمة كابول للقصف بالقنابل والصواريخ بشكل يومي من الناحية الفعلية منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وأصبحت الآن مدمرة تدميرا شبه تام. وقد أفلتت المدن والمناطق الأخرى من هذه الهجمات المكثفة، غير أنها تتعرض للقتال والقتال بصورة متقطعة.

٨٧ - وكثير من سكان كابول، وبخاصة النساء والأطفال، هم على وشك الموت جوعا. وأفضل ما تبذله المنظمات الانسانية من جهود لتوصيل المساعدة يحبطه استمرار الحرب والحصار الفعلي الذي تفرضه القوات المناوئة لأولئك المسيطرين على مركز المدينة. وكثيرا ما تسرق العصابات المسلحة شحنات المعونة، بما في ذلك ما تقدمه الأمم المتحدة. وفي نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، كانت الطرق الرئيسية الأربعة المؤدية الى كابول مغلقة جميعها. وثمة تساؤل حول ما اذا كان يمكن توصيل شحنات المعونات الدولية دون حراسة مسلحة.

٨٨ - إن انعدام السلطة المركزية في أفغانستان يجعل من المستحيل كفالة الاعتراف العام بالمعايير الدولية لحقوق الانسان، التي تلزم ذلك البلد، وكفالة تنفيذها. فلا يوجد سوى القرآن كمعيار شامل للبلد لضمان الحقوق الأساسية.

٨٩ - وعقوبة الاعدام موجودة ومطبقة في أفغانستان. غير أنه لا تتوافر أي أرقام توضح مدى تطبيقها وتنفيذها.

٩٠ - وقد قامت الأحزاب السياسية ومختلف الجماعات المسلحة في أنحاء البلد، بصورة مستقلة، بإقامة سجون ومراكز احتجاز، رفض السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية وللمقرر الخاص بالوصول الى معظمها. غير أن المقرر الخاص على علم بأماكن عدد من هذه المراكز. ونظرا لأن معظم السجناء قد أسروا خلال النزاع المسلح، فإن القائمين على الأسر ينبغي أن يحترموا أحكام اتفاقية لاهاي والبروتوكول الإضافي الأول الملحق بها. وعلى وجه الخصوص، فإن سجناء كأولئك الذين شاهدتهم المقرر الخاص في مزار الشريف، يجب ألا يعتبروا في عداد الرهائن مطلقا.

٩١ - لقد قتل عدة آلاف من المدنيين وجرح أكثر من ذلك بكثير في النزاع العسكري الضار منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. كما انتهكت حقوق الملكية والخصوصية. ومع انعدام الانضباط العسكري، لا تراعي أبسط مقومات القانون الانساني فيما يسري على المدنيين.

٩٢ - إن مختلف الأحزاب والفصائل الأخرى في أفغانستان تدير قوات أمن خاصة بها، وكثيرا ما يكون ضمنها أفراد من جهاز "الخاد" (الشرطة السرية) السابق.

٩٣ - يؤدي القتال والنهب في كابول الى ضياع جوانب هامة من التراث الثقافي للبلد، بما في ذلك المساجد والمتاحف ومباني الجامعة.

٩٤ - وفي غياب المصالحة السياسية، لا يمكن أن يكون لدى شعب أفغانستان أي أمل في ممارسة حق تقرير المصير. وبناء على ذلك، فمن المؤسف أن مختلف المجالس والتجمعات التي عقدت منذ عام ١٩٩٣ قد تقوضت من جراء عدم قيامها بالطريقة التقليدية. ولكونها غير ممثلة لكامل الشعب، فإن قراراتها لم تحظ بالاحترام، وانهارت هياكل المتابعة التي أقامتها. والمبادرة الأحداث عهدا، عقب الاجتماع الذي عقد في حيرات في تموز/يوليه ١٩٩٤، تشمل محاولات للاعداد لعقد لويا جيرغا (جمعية وطنية كبرى)، واجراء انتخابات حرة ونزيهة، واقامة جيش وطني، ووضع دستور، وتشكيل حكومة انتقالية.

٩٥ - ومن المؤسف أن انتاج المخدرات لا يزال مستمرا على نطاق واسع، وأن عائدات البيع تستخدم من أجل حيازة الأسلحة وغيرها من المواد العسكرية.

٩٦ - والنساء والأطفال والعجائز والمرضى هم الفئات المضروبة أكثر من غيرها من جراء القتال في كابول. وذكر أن العديد من النساء من بين اللاجئين والمشردين اضطروا الى امتنان الدعارة والتسول لاطعام أسرهن. كذلك تم تخريب التعليم وتدمير الجامعة، وفر معظم المدرسين والمثقفين. ومدرسو الجامعة الذين هربوا الى باكستان يواجهون صعوبات ادارية في عبور الحدود للتدريس في جلال أباد.

٩٧ - وحالة اللاجئين في عام ١٩٩٤ هي أسوأ مما كانت عليه في عام ١٩٩٣. فهناك أكثر من مليون لاجئ أفغاني في باكستان، وحوالي ٨,١ مليون لاجئ أفغاني في جمهورية ايران الاسلامية. وحتى منتصف

أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، لم يكن قد عاد الى أفغانستان من البلدين سوى ١٢٦ ٠٠٠ لاجئ. غير أنه يبدو الآن أن بلدان اللجوء ربما كانت بسبيلها الى تغيير سياساتها. إذ يذكر أن اللاجئين يواجهون خطر الطرد من إحدى مقاطعات إيران، ويبدو أن حكومة باكستان تعيد النظر في موقفها أيضا. واعتبارا من ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، يتعين على الأفغان الحصول على تأشيرة لدخول باكستان. ومن ناحية أخرى، تهدف المنظمات الدولية الى زيادة اعتماد اللاجئين الأفغان على أنفسهم.

٩٨ - وليس ثمة نظام قضائي موحد في أفغانستان. وتتفاوت إقامة العدل من محافظة لأخرى، وكلها تطبق الشريعة الإسلامية. وعقوبات الاعدام وقطع الأطراف والجلد، على النحو الذي أمر به القرآن، تطبق على مرتكبي الجرائم التي تقرر لها. وتطبيقها هو الآخر يتفاوت من محافظة لأخرى.

٩٩ - وقد أذاعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) مؤخرا معلومات تشير الانزعاج تفيد بأن أكثر من أربعة ملايين طفل قد قتلوا خلال أكثر من ١٤ عاما من الحرب في أفغانستان. ويقدر أن أكثر من ٥٠ ٠٠٠ امرأة قد توفين أثناء الولادة خلال نفس الفترة. وينبغي تنبيه المجتمع الدولي لتكثيف مساعدته الانسانية لأفغانستان ولتعزيز جهوده الرامية الى وقف الحرب.

باء - التوصيات

١٠٠ - ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة الانسانية لأفغانستان، وأن يستجيب بسخاء لنداءات مكتب منسق المساعدة الانسانية. وينبغي أن يسري ذلك بصفة خاصة على البلدان التي كانت تزود البلد بالأسلحة والمواد العسكرية.

١٠١ - ينبغي أن تساعد الأمم المتحدة في تنفيذ القرارات والمقررات المتخذة في تجمعات الأفغان التي تحظى بقبول كل فئات السكان الأفغان.

١٠٢ - ينبغي أن تتلقى حكومة أفغانستان مساعدة تقنية فيما يتعلق بتنفيذ صكوك حقوق الانسان والقانون الانساني التي تتفق مع القرآن، وينبغي عليها أن توضح ما يصعب تطبيقه من الأحكام المنصوص عليها في هذه الصكوك.

١٠٣ - ينبغي حث الحكومات التي لا تزال تزود مختلف الفئات المتناحرة في أفغانستان بالأسلحة على وقف جميع شحنات الأسلحة. وينبغي أن تراقب الأمم المتحدة الاتجار في الأسلحة في المنطقة. وينبغي ممارسة رقابة مماثلة فيما يتعلق بالاتجار في المخدرات.

١٠٤ - ينبغي تمكين لجنة الصليب الأحمر الدولية والمقرر الخاص من الوصول الى السجون التي تديرها الأحزاب وغيرها من الجماعات المسلحة.

١٠٥ - ينبغي أن يعهد لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بإجراء تحقيق شامل فيما يتعلق بحالة متحف كابول واتخاذ التدابير اللازمة لاصلاحه. وتتعلق الاحتياجات الأكثر إلحاحا بإنشاء سجل، واستئجار وتدريب اخصائيين في الصيانة وتزويدهم بالمواد والمعدات المناسبة لأداء عملهم.

١٠٦ - ينبغي أن يطلب من منظمة الصحة العالمية أن توفر، ضمن جملة أشياء، المساعدة للمرافق الصحية في السجون الواقعة في مدن أفغانستان الكبرى، وبخاصة فيما يتعلق بالأدوية مثل المضادات الحيوية ومسكنات الألم، والمواد الأساسية مثل أجهزة السمع ومعدات قياس ضغط الدم.

١٠٧ - إن المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان المعين عملا بقرار اللجنة ٤٥/١٩٩٣ المؤرخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٣ والمعنون "الحق في حرية الرأي والتعبير" ينبغي أن يدعى للتحقيق في مقتل الصحفي مير وايس جليل الذي كان يعمل مع هيئة الاذاعة البريطانية. وبحوزة المقرر الخاص أسماء شهود فيما يتعلق بحادث القتل المذكور، وهو على استعداد لوضعها تحت تصرف من يقوم بإجراء تحقيق نزيه وموضوعي في المسألة.

١٠٨ - وكما تم إيضاحه خلال المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في فيينا في عام ١٩٩٣، فإنه ينبغي توفير سبل أكثر ملائمة لمساعدة المشردين داخليا. وإذا ما ثبتت صحة التقارير المتعلقة بحالة اللاجئين الأفغان في مقاطعة خراسان في جمهورية ايران الاسلامية، فإن سلطات تلك المقاطعة مدعوة لتبني نهج أكثر انسانية تجاه اللاجئين الأفغان.

١٠٩ - ينبغي أن تكشف الأمم المتحدة جهودها من أجل عملية سياسية سلمية في أفغانستان. وينبغي أن تساعد في انشاء مجلس/لجنة من ممثل الأحزاب والشخصيات المستقلة لتعيين حكومة انتقالية وعقد جمعية وطنية عليا (لويا جيرغا). وينبغي أن تمثل في هذه الهيئات جميع فئات السكان الأفغان، داخل أفغانستان وخارجها على حد سواء. وينبغي أن يسري وقف لإطلاق النار وأن تقوم قوة أمن أفغانية محايدة بمراقبة احترام وقف إطلاق النار وإزالة الطابع العسكري عن كابول. وينبغي الافراج عن السجناء السياسيين قبل انعقاد الجمعية الوطنية الكبرى (لويا جيرغا).

١١٠ - ينبغي ترجمة هذا التقرير الى لغتي "الداري" و "الباشتو".

تذييل

قرار اتخذته المجلس الاسلامي الأعلى في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ في الاجتماع المعقود في حيرات بأفغانستان في
أزاد سنة ١٣٧٣ هجرية شمسية (٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤)

عقد المجلس الاسلامي الأعلى لأفغانستان في حيرات في الفترة من ٢٠ الى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، بمشاركة شخصيات أفغانية على الوجه التالي:

من داخل أفغانستان	٦٥٠ شخصا؛
من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا	١٠١ شخصا؛
من بلدان أخرى	٥٠ شخصا.

واتخذ المجلس الاسلامي الأعلى القرار التالي في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤:

المادة ١: حيث أن الشعب يملك حق تقرير المصير في اطار الشريعة الاسلامية، تقرر عقد جمعية وطنية كبرى (لويا جيرغا) في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ داخل أفغانستان للتصديق على دستور وانتخاب قيادة سياسية للبلد، وكذلك لحسم الأمور التي تقرر مصير البلد.

ويعهد للجنة المعنية بعقد اللويا جيرغا بمسؤولية كفالة تعاون جميع الأطراف، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، والأمم المتحدة، وصولاً لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

المادة ٢: إن زعماء أحزاب الجهاد التسعة لا يحتكرون سلطة اتخاذ القرار بشأن الأمور التي تقرر مصير البلد. فهذه السلطة يملكها ممثلو الأمة.

المادة ٣: فيما يتعلق بالشيوخيين والميليشيات وقطاع الطرق، فإن حكم الشريعة الاسلامية محدد بوضوح، وسينفذ بناء على ذلك.

المادة ٤: أي حكومة تتألف ضد ارادة الأمة أو تحت اشراف الأجانب مرفوضة ومدانة.

المادة ٥: يدين المجلس بشدة التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للبلد. وحيث أن أفغانستان والمشاركين في التدخلات في شؤونها الداخلية أعضاء في الأمم المتحدة، فإن المجلس الاسلامي الأعلى يحث الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي، استناداً الى أحكام ميثاق الأمم المتحدة وأحكام الاتفاق التأسيسي لمنظمة المؤتمر الاسلامي، على العمل بجد من أجل وضع حد للتدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لأفغانستان.

المادة ٦: إن أفغانستان بلد متميز لا يتجزأ. وأي محاولة انفصالية أو تحريض على الانفصال على أساس اجراءات اثنية ولغوية وظائفية (دينية) واقليلية ستواجه بالرفض والادانة.

المادة ٧: إن إقرار وقف اطلاق النار وفتح الطرق هي حقوق مشروعة لأمة أفغانستان الاسلامية وللمجلس الاسلامي الأعلى.

المادة ٨: يشكل جيش اسلامي قوامه ١٠٠ ٠٠٠ جندي لغرض إقرار الأمن والسلم في كل أنحاء البلد، وفتح الطرق، وسحق قوى النهب، والدفاع عن سلامة الأراضي، وصد أي عدوان أجنبي. ويعهد الى اللجنة العسكرية بوضع تفاصيل هذا المقرر وتنفيذه.

المادة ٩: إن منظمة المؤتمر الاسلامي والأمم المتحدة وجميع البلدان الصديقة لأفغانستان مدعوة للمساهمة بصورة نشطة على نحو يخلو من فرض أي شروط في تعمير بلدنا الذي أصابه الخراب.

المادة ١٠: نظر المجلس في المناقشات المستفيضة التي أجرتها اللجنتان السياسية والعسكرية بشأن مسألة نقل السلطة خلال التحضير لانتخابات الجمعية الوطنية الكبرى (لويا جيرغا). ونظر المجلس أيضا في مقرر مجلس "شورى أهل الحل والعقد" (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢). وفي المقرر الذي اتخذه المجلس الأعلى مؤخرا في هذه المسألة. ونظر المجلس كذلك في اعلان رئيس الدولة أنه لن يرشح نفسه لمدة تناظر مدة التحضير لعقد الجمعية الوطنية الكبرى (لويا جيرغا). ولذلك قرر المجلس أن تقوم اللجنة المعنية بعقد اللويا جيرغا بالتشاور مع جميع الأطراف والأحزاب المشاركة في المسألة والتماس مشورتها، واتخاذ القرار النهائي في هذا الشأن.

المادة ١١: إن هذه القرارات الصادرة عن المجلس الاسلامي الأعلى، والتي اتخذها المحافظون والقادة ورجال الدين والشخصيات الثقافية والسياسية في البلد، تعبر عن مطالب وارادة كامل أمة أفغانستان المسلمة والمجاهدة. وأي معارضة لها ستكون معارضة لارادة الأمة، ولارادة المجلس الاسلامي الأعلى، وستكون ضد المصلحة الوطنية للبلد.

إننا، نحن أعضاء هذا المجلس.

نعرب عن التزامنا الثابت بأن نقاوم بعزم أي معارضة لهذا الميثاق الوطني.

- - - - -